مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 153 (من 30 يناير إلى 6 فبراير 2016)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

- مقدمة..... 2

العلاقات الأفغانية الهندية وزيارة الرئيس التنفيذي الأفغاني إلى الهند

- خلفية العلاقات الهندية الأفغانية.....4
- العلاقات الأفغانية الهندية أيام كرزاي..... 4
- العلاقات الأفغانية الهندية بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية..... 5
- زيارة عبدالله عبدالله الأخيرة إلى الهند.....6
- توازن في العلاقات مع الهند وباكستان..... 7
- مستقبل العلاقات الأفغانية الهندية.....8

وضع النساء في أفغانستان، عوامل العنف وطرق الحل

- العنف ضد المرأة عبر العالم..... 10
- المرأة الأفغانية، ضحية الإفراط والتفريط!.....10
- العنف ضد المرأة في أفغانستان..... 11
- أحداث مرعبة..... 13
- عوامل العنف ضد المرأة..... 14
- طرق الحل..... 14

المقدمة

في هذه النشرة من «تحليل الأسبوع» نقدم إليكم من قسم التحليل في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، مناقشة العلاقات الهندي الأفغانية، مع خلفيتها، ومنحنيات مرت بها. فإن الفترة الثانية من حكم كرزاي، شهدت علاقات جيّدة بين الهند وباكستان، لكن وبعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، دخلت العلاقات مرحلة جديدة.

قام عبدالله عبدالله الرئيس التنفيذي الأسبوع الماضي بزيارة إلى الهند لمدة أربعة أيام، والتقى مع مودي رئيس الوزراء الهندي، وعدد من مسؤولين رفيعي المستوى في الهند. كما وشارك في مؤتمر بخصوص مكافحة الإرهاب، وفي جلسة اقتصادية. تحاول الحكومة الأفغانية الحفاظ على علاقات جيدة مع الهند، وتحاول أن تحافظ على توازن في علاقتها مع الهند وباكستان. نناقش هنا خلفية هذه العلاقات، مع وضعها أيام حكم كرزاي، ثم بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

وفي القسم الثاني من التحليل، نناقشم وضع المرأة الأفغانية وأحداث العنف التي تحدث بحقها. فإن مناطق عدة من البلد شهدت حدوث العنف ضد المرأة. مع أن الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي صرفا كثيرا من الجهود والأموال باسم حقوق المرأة والدفاع عنها، لكن هذه الجهود لم تُبذل بالطريقة اللازمة. فما هي مشاكل المرأة الأفغانية؟ وما هي طرق حل هذه المشاكل؟ هذه الأمور والأسئلة تمت مناقشتها في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، وإليكم التفاصيل:

العلاقات الأفغانية الهندية وزيارة الرئيس التنفيذي الأفغاني إلى الهند

لدى أفغانستان علاقات قديمة مع الهند. كانت هذه العلاقات في حال حسن أيام حكومت كرزاي، وبعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، إلى بعضة شهور سادت حالة من انعدام الثقة بين الطرفين. أخيرا وبعد تبادل الزيارات من قبل مسؤولي الطرفين، أصبحت العلاقات في وضع جيد.

قام عبدالله عبدالله الرئيس التنفيذي الأفغاني في 31 من يناير 2016م، بزيرة رسمية إلى الهند لمدة 4 أيام. وخلال هذه الزيارة التقى مع مودي رئيس وزراء الهند، وسواراج وزيرة خارجية الهند، ودووال مستشار الأمن الوطني الهندي. وشارك السيد عبدالله في مؤتمر "مكافحة الإرهاب"، في دهلي الجديدة، بهدف ارتفاع مستوى التعاون في مكافحة الإرهاب في المنطقة، كما وشارك في جلسة اقتصادية حول ميناء شاه بهار.

نناقش هنا، خلفية العلاقات الهندية الأفغانية، مع هذه العلاقات أيام حكم كرزاي، وبعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية, ونناقش تأثير زيارة الرئيس التنفيذي إلى الهند.

خلفية العلاقات الهندية الأفغانية

لدى أفغانستان علاقات صداقة قديمة مع الهند، وكان تجار البلدين يترددون بين البلدين. وأصبحت العلاقة في وضع أحسن في منتصف القرن الواحد والعشرين، بأن اعترفت أفغانستان بالهند بعد الاستقلال في عام 1947م، وفي عام 1949م، تم اختيار نجيب الله خان أول سفير أفغاني في دهلي.

أيام بدء الحرب الباردة، كان للبلدين موقف واحد تجاه الدول الأخرى، وشكّلتا حركة باسم عدم الانحياز. بعد الغزو السوفيتي، تدهورت علاقات البلدين. أيام الحرب الأهلية كان موقف الهند موقف تدخل في أفغانستان، لكن بعد سقوط حكم طالبان، وبدء حكومة كرزاي بدأت مرحلة جديدة في علاقات الطرفين.

العلاقات الأفغانية الهندية أيام كرزاي

لدى البلدين علاقات تاريخية وسياسية واقتصادية وثقافية قديمة. مع أن هذه العلاقات جربت منحنيات كثيرة، ومع ذلك كانت هذه العلاقات حسنة سوى فترة حكم طالبان.

من الناحية الدبلوماسية، لم تكن العلاقات الأفغانية الهندية جيدة أيام طالبان. لكن بعد وصول حامد كرزاي إلى الحكم، وتواجد قوي لتحالف الشمال في الحكومة المؤقتة لكرزاي، دخلت العلاقات الدبلوماسية مرحلة جديدة.

أيام حكم كرزاي كانت العلاقات الهندية الأفغانية في وضع حسن، لكن في الفترة الثانية من حكمه أصبحت العلاقات أحسن. فخلال 13 سنة من حكمه قام حامد كرزاي بـ14 زيارة رسمية إلى الهند، ومن الجانب الهندي زار منموهنك سينك رئيس وزراء الهند في 2005م، كابول، ووضع حجر الأساس لمبنى جديد للبرلمان الأفغاني.

من أجل توسيع علاقات الصداقة بين البلدين، بدأت قنصوليات هندية في ولايات هرات، وقندهار، وبلخ عملها. ووقّعت الهند اتفاقية تجارية مع أفغانستان، ألغي بموجبها ضريبة الأمتعة التجارية الأفغانية إلى الهند أو تقلّصت كثيرا.

دعمت الهند وهي سادسة دولة مانحة منذ 2001م، أفغانستان في مجالات الاقتصاد، والأمن، وبناء البنية التحتية، ما يقارب ملياري دولار. تم بناء طريق زرنج-دلارام، والذي يوصل أفغانستان بالهند عبر إيران أيام حكم كرزاي (2009م) من قبل الهند، وفي هذا العام بدأ بناء سد سلمى ومبنى جديد للبرلمان الأفغاني. كما وحصلت الهند على اتفاقية "منجم حديد حاجي كك". وقامت بتدريب الآلاف في مجالات مدنية وعسكرية، وبهدف توسيع العلاقات أوسع وقّعت اتفاقية استراتيجية مع أفغانستان عام 2011م. وقد شكّل ميثاق صداقة الهند وأفغانستان لعام 1950 أساس هذه الاتفاقية. وفي حال تنفيذ هذه الاتفاقية سيكون دور الهند في المجال الأمني والاقتصادي أكثر من أي وقت.

العلاقات الأفغانية الهندية بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية

أظهر أشرف غني الرئيس الأفغانية خطة خارجيته في بيانه الانتخابي. وفي حفلة إدائه اليمين الدستورية، أكّد على ذلك كما وهو يسير عليه إلى حد ما حتى الآن.

مع أن خطة أشرف غني منذ البداية لم تدور حول الهند، وكانت الهند في الدرجة الرابعة من سياسة أفغانستان الخارجية، لكنه وضع الهند أحيانا في المرتبة الأولى وهي مرتبة (الجيران)، واعتبر أن العلاقات مع دهلي الجديدة لها أهمية كبيرة.

في إبريل 2015م، زار أشرف غني الهند رسميا. وفي شهر نوفمبر زار حنيف أتمر مستشار الأمن الوطني الهند. ثم قام حكمت خليل كرزاي بزيارة إلى الهند من أجل بحث طرق تنفيذ الاتفاقية الاستراتيجية بين كابول ودهلي.

نهاية عام 2015م، زار مودي رئيس وزراء الهند أفغانستان لأول مرة، لافتتاح المبنى الجديد للبرلمان الأفغاني. وقد تم بنائه بـــ220 مليون دولار، كما وتم بناء سد سلمى بـــ300 مليون دولار من قبل الهند.

مع أنه وبداية تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وبسبب التقارب الأفغاني الباكستاني، لم تكن علاقات الهند جيدة مع أفغانستان، لكن تبادل الزيارات الأخيرة لعب دورا في تحسينها من جديد.

زيارة عبدالله عبدالله الأخيرة إلى الهند

هذه ثاني زيارة للرئيس التنفيذي الأفغاني إلى الهند. في شهر مارس 2015م، زار عبدالله الهند لأول مرة وكانت زيارته غير رسمية إلى حد كبير، ومع ذلك التقى مع نائب رئيس الوزراء، وعدد من مسؤولين رفيعي المتسوى.

أهمية زيارته الأخيرة أكبر من زيارته الأولى. لأنه التقى في هذه الزيارة مع مودي، وسواراج، ودووال، وعدد من المسؤولين الآخرين. وتم التركيز في هذه اللقاءات على ثلاث نقاط:

- تنفيذ مفاد الاتفاقية الاستراتيجية بين الطرفين،
- إيجاد فرص تعاون ثلاثي بين إيران والهند وأفغانستان عبر ميناء شاه بهار،
- توقيع الاتفاقية السياسية والاقتصادية بين البلدين.

وفي لقائاته مع مسؤولي الهند طلب عبدالله تنفيذ الاتفاقية الاستراتيجية بين الهند وأفغانستان، وصرّح بأن الطرف الأفغاني جاهز للتعاون في هذا المجال.

ميناء شاه بهار مركز للتعاون بين إيران وكابول ودهلي الجديدة. مع أنه جرت من قبل محاولات هندية لبناء هذا الميناء، لكن الضغط الأمريكي بسبب الخلاف النووي حال دون ذلك. وفي زيارته إلى الهند طلب عبدالله تسريع عملية تنشيط الميناء، وأظهر أملا بتعاون إيراني أفغاني هندي في هذا المجال.

وخلال هذه الزيارة تم توقيع اتفاقية في المجال السياسي وأخرى في المجال الاقتصادي. أما الاتفاقية السياسية توفر فرصا لزيارة أصحاب جوازات سفر سياسية مما يمكن لدبلوماسسي الطرفين زيارة الطرف الآخر من دون تأشيرة. وتم توقيع الاتفاقية الأخرى في مجال الاقتصاد. إعفاء جوازات السفر السياسية من التأشيرة إنجاز كبير، وعلامة على صداقة العلاقات.

لدى الهند قلق حول النفوذ الباكستاني المتزايد في أفغانستان، وبعد عقد جلسات المحادثات الرباعية زاد القلق الهندي أكثر. وتريد الحكومة الأفغانية حاليا، أن ترفع هذا القلق.

توازن في العلاقات مع الهند وباكستان

في خارجية أفغانستان، لم يكن من السهل مراعاة التوازن في العلاقات مع الهند وباكستان. منذ 2001م، إلى 2009م، كانت لدى أفغانستان علاقت جيدة نسبيا مع الطرفين. بعد ذلك، وبتصاعد وتيرة هجمات طالبان، تأثرت سياسة كرزاي به، وتغيّر الموقف تجاه باكستان. ومن هناك اقتربت أفغانستان إلى الهند أكثر من باكستان. إضافة إلى ذلك، أثر تدخل أمريكا في انتخابات أفغانستان الرئاسية لعام 2009م، على سياسة كرزاي، وفي فترة 2009م، إلى 2014م، كانت علاقات أفغانستان مع باكستان وأمريكا متدهورة. وفي الجانب المقابل تحسنت العلاقات أكثر من الصين، وروسيا والهند.

عام 2013م، طلبت الحكومة الأفغانية تعاونا عسكريا من الهند، وخاصة طلب شراء الأسلحة الثقيلة. مع أن الرد الهندي كان نفيا، لكنه لم يؤثر على علاقات الطرفين.

بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، تغيّرت خارجية أفغانستان، ومن أجل الحصول على دعم باكستان في عملية السلام اقترب أشرف غني كثيرا من باكستان. وكخطوة ذات أهمية كبيرة لَجّل أشرف غني طلب شراء الأسلحة من الهند. وفي 7 أشهر الأولى من عمر هذه الحكومة، تدهورت العلاقة مع الهند يوما بعد يوم. ولكن بعد أن يئست الحكومة الأفغانية من دعم باكستاني صادق لعملية السلام، حاولت من جديد تحسين العلاقة مع الهند.

في أول زيارة له زار أشرف غني الهند في 27 من إبريل 2015م، ولعب ذلك في الحد من حالة انعدام الثقة بين الطرفين. وفي هذه الزيارة قبل الجانب الهندي الطلب الأفغاني السابق بشراء الأسلحة الثقيلة، وطلب من الرئيس أشرف غني وضع قائمة بالأسلحة المطلوبة. أعتبرت هذه الزيارة ضغطا للجانب الباكستاني. وفي زيارة حنيف أتمر مستشار الأمن الوطني الأفغاني تم الإعلان بأنه من المقرر أن توفر الهند أربع مروحيات عسكرية من نوع (MI-25)، للقوات الأفغانية. ثم مثّلت زيارة مودي إلى أفغانستان لافتتاح المبنى الجديد للبرلماني الأفغاني جرس خطر للجانب الباكستاني.

مع أن العلاقات في الآونة الأخيرة تمر بوضع حسن مع الطرفين، لكن بالنظر إلى خلفية هذه العلاقات، سوف لن يستمر هذا التوازن كثيرا. إن الحكومة الأفغانية لم تستطع أن تحافظ على توازن في هذه العلاقات طيلة عقد ونصف. وتم استغلال العلاقات مع البلدين كثيرا بمثابة حربة وآلية ضغط.

مستقبل العلاقات الأفغانية الهندية

لو ندرس العلاقات الأفغانية الهندية على أساس خارجية حكومة الوحدة الوطنية ندرك، أن العلاقة مع البلدين تحسنت مقارنة مع أول أيام هذه الحكومة. من جهة أخرى، وبما أن الهند لها مكانة متصاعدة عالميا، ولها مشتركات مع أفغانستان، فإن العلاقات بينها وبين أفغانستان نحو توسع.

مستقبل مليارات دولار الهند في بناء أفغانستان، وتوسيعها أمر مهم. وقد ارتفع مستوى الدعم الهندي مع أفغانستان لهدف طويل الأمد وللحفاظ على هذا البلد كصديق إلى جانبها. ومع ذلك، وفي حال تغيير العلاقات الأفغانية الباكستانية إلى وضع حسن، قد تتغير هذه المعطيات.

من جهة أخرى، ليس على الهند بأن تشعر أن علاقاتها مع أفغانستان مهددة بهذا التغيير. فإلى الآن لم يكن أي نجاح في العلاقات بين أفغانستان وباكستان، وقد يستغرق ذلك سنوات لبناء الثقة، ورفع سوء الظن.

وضع النساء في أفغانستان، عوامل العنف وطرق الحل

تقول وزارة النساء الأفغانية إنها سجّلت 4 ألف حادثة عنف ضد النساء في البلد خلال العام الماضي. لو نمعن النظر في أرقام السنوات الماضية في هذا المجال ندرك أن مستوى الأحداث تجاه الانخفاض، لكن المستوى في العام الجاري تصاعد من جديد، وحدثت أحداث مرعبة مما أثار جدلا كبيرا حول القضية في البلد.

من جهة أخرى أصبحت المرأة الأفغانية إثر التأثر بالحضارة الغربية، والحرية المطلقة، والفهم الخاطيء من الإسلام ضحية. من هنا، أثارت موجة الإفراط والتفريط المتسعة في البلد ردود فعل متناقضة، كما وأثارت الحساّسية من كل جانب، مما يجعل المرأة الأفغانية ضحية لهذه الحالة.

فما هو وضع المرأة في العالم؟ كيف مقارنته مع وضع المرأة الأفغانية؟ أليست المرأة الأفغانية ضحية للإفراط والتفريط؟ وأخيرا ما هي العوامل الأساسية للعنف مع المرأة، وما هي طرق حل هذه المشكلة؟

العنف ضد المرأة عبر العالم

ليس العنف ضد المرأة مشكلة منطقة، أو بلد خاص عبر العالم. بل هي مشكلة موجودة في كل مكان، وخاصة في الدول الغربية. فإن المرأة الغربية عام 2013م، تم تسجيل العنف الجسدي مع قرابة 13 مليون منها، كما وتعرضت 3.7 مليون منهن للاغتصاب[1].

في أمريكا وبعد كل 8 ثانية يتم ضرب امرأة واحدة، وبشكل معدل تتعرض 20 امرأة خلال دقيقة واحدة للعنف الجسدي. ومن كل 5 نساء أمريكيات تتعرض إحداهن للاغتصاب في حياتهن، أمر يحدث لواحد من بين 71 رجلا[2]. وبناء على تحقيق المكتب الفدرال الأمريكي في عام 2013م، فقط تم تسجيل 79770 حادثة اغتصاب[3].

تم عرض الأرقام إسنادا للقول بأن العنف ضد المرأة ليس مشكلة منطقة أو دولة خاصة، بل إن وضع المرأة حتى في الدول الغربية سيء أيضا. لكن هذه الأرقام لا تلزمنا الصمت أمام العنف المتزايد أمام المرأة الأفغانية.

المرأة الأفغانية، ضحية الإفراط والتفريط!

المجتمع الأفغاني تقليدي ومتحفظ، ونسبة الأمية كبيرة فيه، وتسود حالة من عدم المعرفة بالحقوق التي فرضها الإسلام للمرأة. من هنا، تبقى المرأة في جهل من حقوقها الطبيعية والإسلامية، حتى إن طلب الميراث من قبل المرأة تُعتبر "وصمة عار"، أيضا.

وفي ردة فعل لهذه الحالة الإفراطية تصاعدت حالة إفراطية ليبرالية أخرى أدخلت المرأة في حالة أجنبية بعيدة عن قيمها، وأعرافها، ودعت "هذه المرأة الغريبة من المجتمع"، للتمرد على المجتمع. هو أمر بدلا من أن

[1]-راجع تقرير الاتحاد الأوربيّ حول العنف ضد المرأة، في الرابط التالي:
http://fra.europa.eu/sites/default/files/fra-2014-vaw-survey-main-results-apr14_en.pdf

[2] راجع أرقام تحالف أمريكا الوطني لمكافحة العنف ضد المرأة في الرابط التالي:
http://www.ncadv.org/learn/statistics

[3] مزيد من التفاصيل حول الاغتصاب في الموقع الرسمي:
https://www.fbi.gov/about-us/cjis/ucr/crime-in-the-u.s/2013/crime-in-the-u.s.-2013/tables/1tabledatadecoverviewpdf/table_1_crime_in_the_united_states_by_volume_and_rate_per_100000_inhabitants_1994-2013.xls

ينفع حقوق المرأة، قلّص من أهمية الموالين لحقوق المرأة، لأن كثيرا من الأفغان شكّوا في صدق نوايا هذه المجموعات.

إلى الآن لم تُمنح للمرأة الأفغانية حقوقها التي قرر لها الإسلام، من جهة أخرى تحاول الحلقات الليبرالية أن تجعل المرأة الأفغانية عصية على المجتمع والوضع الطبيعي. وإن الحالتين تمثلان وضعا مدمّرا للمراة الأفغانية، ومن الضروري إخراجها من هذه الدوّامة المدمّرة.

العنف ضد المرأة في أفغانستان

العنف ضد المرأة موجود في أفغانستان منذ سابق، لكن لم تكن آلية لستجيله، وكثير من الأحداث كان يبقى طيّ الكتمان. أما الآن تقوم المؤسسات المعنية بالأمر، والقوانين والإعلام بإظهاره للعلن، وتسجيله.

بعد تشكيل نظام جديد للبلد في مؤتمر بن الألمانية في 2001م، تم تشكيل وزارة خاصة بأمور النساء، وأصبحت سيما ثمر أولى وزيرة في هذه الوزارة. كما وارتفع مستوى تواجد المرأة في مؤسسات الحكم، وسبقت أفغانستان كثيرا من الدول الغربية. فعلى سبيل المثال إن نسبة المرأة في البرلمان الأفغاني أكثر منها مقارنة مع فرانسا، وباكستان، والهند، واليابان، وروسيا[4]. كما وزاد تواجد المرأة في وزارة المعارف، والمؤسسات الحكومية عموما.

لكن رغم هذه الحالة، منذ عام 1391 الهجري الشمسي، إلى 1393 الهجري الشمسي، سجّلت 5939 امرأة أفغانية شكوى بشأن العنف لدى لجنة حقوق الإنسان. شهد عام 1392 الهجري الشمسي، أكبر الأرقام وهي 2159، وكما ويظهر السجل 1750 في عام 1391، ليظهر الحد الأدنى. (راجع الجدول الأول).

[4] راجع أرقام الاتحاد البرلماني، عبر الرابط التالي:
http://www.ipu.org/wmn-e/classif.htm

الجدول الأول: الشكاوى المسجلة لدى لجنة حقوق الإنسان بشأن العنف ضد المرأة. (1391 إلى 1394)

العام بالهجري الشمسي	الشكاوى المسجلة حول العنف ضد المرأة
1394	-
1393	2026
1392	2159
1391	1750

المصدر: اللجنة الحرة لحقوق الإنسان في أفغانستان

من عام 1391 الهجري الشمسي إلى 1393، ارتفع مستوى أحداث العنف ضد المرأة، وبلغ عام 1392 ذورته، وبعد ذلك أخذ المتسوى في الانخفاض، وبلغ عام 1394 الحد الأدنى. (راجع الجدول الثاني).

الجدول الثاني: الأحداث المسجلة ضد المرأة في كل البلد. (1391، إلى 1394).

العام بالهجري الشمسي	الأحداث المسجلة من العنف ضد المرأة في البلد
1394	4000[5]
1393	4873
1392	6611
1391	5701

المصدر: اللجنة الحرة لحقوق الإنسان في أفغانستان

[5] هذه الأرقام لم تحتو على أرقام الشهور الثلاثة الأخيرة من العام الهجري الشمسي.

من جهة أخرى، لو ننظر إلى أرقام الاغتصاب، نجد أن الأرقام في التصاعد منذ ثلاث سنوات. فقد تم تسجيل 109 حادثة عام 1391، فيما بلغ العدد 139 عام 1392، وبلغ 179 عام 1393 الهجري الشمسي.

إثر تصاعد أحداث العنف ضد المرأة، تم وضع قانون المكافحة مع العنف ضد المرأة عام 2009م. لكنه بدلا من أي جدوى قسّم المجتمع أكثر، وأثار شكوكا بشأن نوايا كل من يرفع صوتا للدفاع عن المرأة، وبأن تكون هناك أيادي غربية خلف الأمر. لأن موادا في القانون تعارضت مع القيم الإسلامية علنا، ومن هنا لم يصدّق البرلمان عليه.

أحداث مرعبة

هناك أحداث مرعبة ضد المرأة حدثت في البلد. منها ما حدث في المدن الكبرى وأمام الجميع، وانتشرت في وسائل الإعلام بشكل وسيع. ونذكر منها حادثتَيْن وصلتا إلى الإعلام بشكل واسع.

في شهر حوت من العام الهجري الشمسي 1393، تعرضت بنت بالغة من العمر 27 سنين، باسم فرخندة في مدينة كابول بتهمة حرق المصحف، وبحضور الشرطة، تعرضت لضرب شديد من قبل الجموع، مما أدّى إلى قتلها بطريقة شرسة. ثم ظهر أن التهمة كانت غير صحيحة، وأثار الحدث ردود فعل داخلية وخارجية واسعة.

والحادث الثاني حدث قبل بضعة أيام، إذ قام رجل في ولاية فارياب شمالي البلد بقطع أنف امرأته. أحداث كهذه حدثت في أرجاء البلد ووصلت أخبارها إلى وسائل الإعلام أيضا. لكن كثير من هذه الأحداث تحدث في مناطق بعيدة ولا تصل أخبارها إلى الإعلام.

ولم ترفع الحكومة أي خطوة مؤثرة لمنع العنف ضد المرأة في المناطق البعيدة، بل هناك آراء في المجتمع ترمي إلى أن الحكومة والمجتمع الدولي لم يفعلا إلا إثارة للمرأة، مما فتح الباب على وجه موجة من الإفراط في البلد. وهناك انتقادات على بعض وسائل الإعلام بهذا الشأن.

عوامل العنف ضد المرأة

يمكن لنا أن نلخّص عوامل العنف ضد المرأة في البلد بشكل آتي:

- **قلة العلم بحقوق المرأة في الإسلام:** كثير من المواطنين لا يعرفون الحقوق التي فرضها الإسلام للمرأة. وسبب عدم الفهم الصحيح حول حقوق المرأة في الإسلام، حدوث أحداث العنف ضد المرأة من جهة، ومن جهة أخرى يتم وضع قوانين باسم الدفاع عن حقوق تعارض الإسلام ومن ثم تثير موجة إفراطية في المجتمع.
- **الجهل وقلة العلم:** تحدث كثير من أحداث العنف ضد المرأة في القرى والمناطق البعيدة وهي أحداث مرعبة. وغالبية هذه الأحداث سببها الجهل.
- **أثر الثقافة الغربية:** بسبب الحرية المطلقة لوسائل الإعلام منذ 2001م، تنتشر الثقافة الأجنبية في البلد، وإلى الآن أثّرت بشكل كبير على المجتمع. ومن هنا، ارتفع مستوى الطلاق والتحرش بالنساء في الطرقات، كما والاغتصاب له وتيرة تصاعدية. وقد حدث مثل هذه الأحداث من قبل الأطفال ومع المحرمات أيضا.

طرق الحل:

- **تعميم الوعي:** يجب رفع مستوى الوعي الجماعي بشأن حقوق المرأة ومكانتها عبر القنوات، والإذاعات، وطرق أخرى.
- **التعليم:** بقدر ما يزيد التعليم في المناطق البعيدة، يتقلّص مستوى العنف ضد المرأة.

- **دور العلماء:** إن دور العلماء في ذلك حيوي للغاية. عليهم أن يشرحوا حقوق المرأة في إطار الإسلام، وأن يحرّضوا الناس نحو تعامل حسن مع المرأة. كما وعليهم أن يشرحوا الموقف الإسلامي والوطني بشأن أنواع من العنف ضد المرأة (مثل العنف الجسدي، والتحرش وغيره).
- **مكافحة الفساد في القضاء:** كثير من المجرمين بشأن النساء، يتخلصون من مؤسسات القضاء، عبر دفع الرشوة. لو تقلّص الفساد في هذه المؤسسة للعب ذلك دورا في تقلّص العنف ضد المرأة.

النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: 784089590 (+93)

تواصل مع المسؤولين:

د. عبدالباقي أمين، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية و الإقليمية: 789316120 (+93) abdulbaqi123@hotmail.com

حكمت الله زلاند، مدير قسم الأبحاث والنشرات: 775454048 (+93) hekmat.zaland@gmail.com

ملاحظة: نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة.